

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2045
25 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

أنغيليا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢ - ١	- لمحـة عـامـة
٣	٦ - ٣	- التـطـورـات الدـسـتـورـيـة وـالـسـيـاسـيـة
٣	٣	أـلـف - الدـسـتـور
٣	٤	بـاء - الأـحزـاب السـيـاسـيـة وـالـاـنتـخـابـات
٣	٦ - ٥	جـيم - الخـدـمـة المـدـنـيـة
٤	٣٠ - ٧	ثـالـثـا - الأـحـوـال اـقـتـصـادـيـة
٤	٨ - ٧	أـلـف - لـمحـة عـامـة
٤	١٢ - ٩	بـاء - المـالـيـة عـامـة
٥	١٧ - ١٣	جـيم - الزـرـاعـة وـالـثـروـة الحـيـوانـيـة وـمـصـائـد الأـسـماـك
٦	١٨	دـال - التـنـمـيـة الصـنـاعـيـة
٦	٢٠ - ١٩	هـاء - النـقـل وـالـمـوـاصـلـات وـالـمـراـفـق الـأسـاسـيـة الـأـخـرى
٦	٢١	وـاو - تـنـمـيـة المـمـتـكـلـات وـالـعـقـارـات

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٦	٢٢ - الأعمال المصرافية والتأمين
٦	٢٤ - ٢٣ - البيئة
٧	٢٦ - ٢٥ - الأعمال التجارية الدولية
٧	٢٩ - ٢٧ - السياحة
٨	٣٠ - الخطة السياسية للقطر
٨	٣١ - الأحوال الاجتماعية
٨	٣٢ - التعليم العام
٨	٣٤ - ٣٣ - المشاركة في المنظمات/الترتيبات الدولية
٩	٣٦ - ٣٥ - مركز الإقليم في المستقبل

أنغيليا^(١)

أولاً - لمحات عامة

١ - تقع أنغيليا على بعد ٢٤٠ كيلومترا شرقي بورتوريكو، ١١٣ كيلومترا شمال غربي سانت كيتس ونيفيس و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سانت مارتن/سان مارتن. وتبلغ مساحة اليابسة في الإقليم ٩٦ كيلومترا مربعا ويضم الإقليم عدد من الجزر القريبة من الشاطئ. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وليس في أنغيليا منطقة حضرية كبيرة وإن كان فيها مناطق أكثر كثافة سكانية من غيرها من المناطق الأخرى. ويقع مقر الحكومة ومنطقة الاستيطان الرئيسية في منطقة الوادي.

٢ - بلغ عدد سكان أنغيليا في عام ١٩٩٤، حسب آخر التقديرات الإحصائية، ٣٠٠ نسمة^(٢).

ثانياً - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - يرد مجمل مرسوم (دستور) أنغيليا لعام ١٩٨٢ في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لأنغيليا عام ١٩٨٤ (A/AC.109/799)، الفقرات ٢٧-١٩، وفي ورقة عمل سابقة بشأن الإقليم أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181)، الفقرتين ٥ و ٦). ويرد وصف مفصل للنقط والمسائل الرئيسية المطروحة في تقرير لجنة مراجعة الدستور المعينة من قبل الحاكم في ورقة العمل الصادرة بشأن أنغيليا في عام ١٩٨٩. (انظر A/AC.109/975، الفقرتين ١٥ و ١٦؛ وانظر أيضاً A/AC.109/975/Add.1، المرفق).

باء - الأحزاب السياسية والانتخابات

٤ - ترد المعلومات المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016)، الفقرة ٥.

جيم - الخدمة المدنية

٥ - ترد المعلومات المتعلقة بتكوين الخدمة العامة لأنغيليا في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181)، الفقرة ١٣).

٦ - واستنادا إلى إحصاءات الحسابات القومية ١٩٩٤ لأنفيلا بلغت نسبة نفقات الحكومة المركزية ١٩,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنفيلا حيث كان عنصر الرواتب والمعاشات التقاعدية والإكراميات لموظفي الخدمة المدنية أكبر عنصر (قرابة ١٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي)^(٣).

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٧ - ترد معلومات عامة عن أهداف التنمية لأنفيلا في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة A/AC.109/2016، الفقرة ٨).

٨ - وفي عام ١٩٩٤ استمر اقتصاد أنفيلا في التوسيع ليسجل سنة أخرى من النمو الجيد بنسبة تزيد على ٨ في المائة. وزاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ١٥٠,٦٥ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي^(٤) بـ١٣٩,٠٩ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي لعام ١٩٩٣^(٥). وبينما ساهم التحسن في أداء النمو لجميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد في إيجاد مستوى أعلى للناتج الإجمالي فإن الأداء القوي لقطاع السياحة لا يزال العامل الرئيسي القوي والمنشط للزيادة العامة في الإنتاج^(٦).

باء - المالية العامة

٩ - كان استمرار نمو الناتج الإجمالي مصحوبا بتحسين مشجع في الأداء المالي مما أدى إلى فائض في عمليات ميزانية الحكومة المركزية بلغ ٣,٧ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤ مقابل ٢,٢ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي سجلت لعام ١٩٩٣.

١٠ - وزادت الإيرادات المتكررة بنسبة ١٧ في المائة فبلغت ٣٦,١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بمبلغ ٣٠,٧ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٣. وما زالت مجالات النمو الهامة في الإيرادات توجد في الضرائب المتعلقة بالسياحة، والضرائب المفروضة على التجارة والمعاملات الدولية. وقد أدى استمرار النمو في عدد السواح إلى ارتفاع الضرائب على أماكن الإقامة والمغادرة فارتقت الأولى بنسبة ١١,٢ في المائة بينما زادت الثانية بمعدل أسرع بلغت ٢٢,٣ في المائة، وكان ذلك انعكاسا لمراجعة المعدلات في اتجاه تصاعدي خلال العام.

١١ - وزادت النفقات المتكررة بنسبة ١٣,٣ في المائة، من ٢٨,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٣٢,٢ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤. ويُعزى ذلك أساسا إلى حدوث زيادة في الالتزامات فيما يخص التأمين على جميع العاملين في القطاع العام الذي تُنفذ في أواخر عام ١٩٩٣. وقد

أدى شمول موظفي الخدمة العامة الذين عيّنوا قبل عام ١٩٨٢ بنظام الضمان الاجتماعي إلى زيادة مساهمة الحكومة في هذا النظام خلال عام ١٩٩٤.^(٦)

١٢ - وقد مول عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي لم يتوفّر لها تمويل من مصادر خارجية، كما كان هناك إتفاق رأسمالي على تمويل مقابل للتمويل الخارجي لمشاريع وممولة من الخارج أيضاً. وقد زادت المعونة التي تقدّمتها الدولة القائمة بالإدارة بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٤ وقد وجّهت بصورة رئيسية نحو مشاريع مثل إقامة مبني جديد لمكتب البريد، وتشييد قاعدة بحرية للشرطة وإنشاء مكتبة جديدة ومركز موارد^(٧).

جيم - الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك

١٣ - ترد معلومات عامة عن الزراعة في الإقليم في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة A/AC.109/2016، الفقرتين ١٤ و ١٥.

١٤ - يتكون القطاع الزراعي لأنفجيرا بشكل رئيسي من الفلاحة وتربية الماشية على نطاق صغير للسوق المحلية، إلا أنه من المتوقع أن يحصل توسيع في هذا القطاع مع ازدياد طلب السواح على المنتجات الزراعية المحلية. وال الصادرات الرئيسية هي السرطان البحري والسمك والماشية، والمحاصيل الرئيسية التي تشمل البازيلاء والبطاطس الحلوة والبامية والذرة.

١٥ - بعد انخفاض في عام ١٩٩٣ بلغ حوالي ٩ في المائة زاد الناتج الزراعي بشكل عام خلال عام ١٩٩٤ وتعزى هذه الزيادة إلى النمو الكبير في القطاعين الفرعيين المتمثلين في المحاصيل والماشية. والحكومة ملتزمة بتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنمية القدرة الإنتاجية في قطاع الزراعة كجزء من برنامجها الشامل لتنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيض الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية. وقد استمرت الواردات الغذائية السنوية، التي تكون بشكل رئيسي من المنتجات الزراعية، في الزيادة في عام ١٩٩٤ بلغت ١٢,٣٣ مليون دولار مقابل ١١,٦٨ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٣.^(٨)

١٦ - وشملت الأنشطة الزراعية في عام ١٩٩٤ توسيعاً في استخدام نظام الري بالتنقيط وزيادة في الإنتاج التجاري للفاكهة، وتنمية البستنة والزراعة المنزلية. وتركزت أنشطة أخرى على تنمية تربية الدواجن والأرانب والنحل للأغراض التجارية.

١٧ - وفي قطاع مصائد الأسماك زاد إجمالي الناتج بنسبة تزيد على ٤ في المائة خلال عام ١٩٩٤ بعد انخفاض بلغ ١٢ في المائة تقريباً في السنة السابقة، مساهماً بذلك في قيمة صادرات البضائع^(٩).

دال - التنمية الصناعية

١٨ - ترد معلومات عن التنمية الصناعية في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة A/AC.109/2016، الفقرتين ١٩ و ٢٠.

هاء - النقل والمواصلات والمرافق الأساسية الأخرى

١٩ - ترد معلومات عن النقل والمواصلات والمرافق الأساسية الأخرى في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة A/AC.109/2016، الفقرتين ٢١ و ٢٢.

٢٠ - شهد قطاع الكهرباء والماء تقلصاً طفيفاً في عام ١٩٩٤. وكان هناك انخفاض يزيد على ٣ في المائة في مجموع الناتج الحقيقي ويُعزى ذلك إلى انخفاض طفيف في مستوى توليد الطاقة^(٥).

واو - تنمية الممتلكات والعقارات

٢١ - عقب انخفاض شديد بلغ حوالي ١٥ في المائة عام ١٩٩٣ بقيت أنشطة التشييد خلال عام ١٩٩٤ مستقرة على مستويات العام السابق، ويُعزى ذلك إلى تنفيذ مشروع مكتبة جديدة ومركز موارد ومشروع تنمية المياه في أنغيلا في القطاع العام، وإنجاز العمل في مركز تجاري جديد في منطقة الوادي وتشييد بناء جديد للمصرف التجاري الكاريبي والعمل في مشروع فندق جديد في منطقة رنديفوه في القطاع الخاص^(٥).

زاي - الأعمال المصرافية والتأمين

٢٢ - ترد معلومات عن الأعمال المصرافية والتأمين في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة A/AC.109/2016، الفقرة ٤٥.

حاء - البيئة

٢٣ - تلقت حكومة أنغيلا في عام ١٩٩٤ مشروع موجز البرنامج البيئي القطري الذي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويله، وكان المشروع قيد نظر الحكومة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أكد حاكم أنغيلا مرة ثانية في خطابه أمام الدورة الثانية لمجلس النواب السادس لأنغيلا التزام حكومته بدعم مبادرات المنظمات غير الحكومية ومبادرات القطاع الخاص في مجالات أبحاث البيئة والتنقيف البيئي والحفاظ على الحياة البحرية^(٦).

٢٤ - تحقق الجزيرة انتعاشا سريعا في أعقاب الإعصار "لويس" الذي سبب دمارا كبيرا للفنادق والمرافق الأخرى.

طاء - الأعمال التجارية الدولية

٢٥ - سنّت حكومة أنغيليا صفقة تريعات مالية في عام ١٩٩٤ استمرارا لحملتها الرامية إلى تنمية أنغيليا بوصفها مقرًا حيويا للمؤسسات المالية الخارجية، ومركزًا ماليا منظما تنظيمًا جيدًا للمستثمرين الحقيقيين. ويشمل ذلك قوانين حديثة للشركات واتحادات الشركات، وكذلك تريعات بشأن الشركات التضامنية والتأمين.

٢٦ - وقد أعلنت الحكومة خلال عام ١٩٩٥ استراتيجية تسويقية جديدة للقطاع الخارجي الذي شهد زيادة تبلغ ٢٪ في المائة في عدد الشركات المسجلة خلال عام ١٩٩٤.^(٧) وأحرز تقدم كبير في المشروع المستمر لاستخدام الحاسوب في إعداد سجل الشركات ليشمل تسجيل الشركات بواسطة الحاسوب مباشرة وتسجيل الوكلاء المحليين والخارجيين عن بعد. ويتوقع أن يساعد هذا النظام بعد اكتماله على تعزيز تسويق صناعة الخدمات المالية.

باء - السياحة

٢٧ - شهد قطاع السياحة الذي يساهم بحوالي ٣٨ في المائة في إيرادات البلاد، نموا كبيرا في عام ١٩٩٤، حيث بلغ مجموع نفقات السياح ٥١ مليون دولار أمريكي بالمقارنة بـ ٤٣,٣ مليون في عام ١٩٩٣. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى النمو القوي المطرد (٢٤ في المائة) الذي سجله إنفاق السياح في الشتاء ويعادل ٥٠ في المائة من المجموع. وزاد مجموع الزائرين الوافدين بنسبة ١٣ في المائة ليبلغ ٧٨٠ ١٢٥ شخصا في عام ١٩٩٤. وهذا يمثل زيادة بنسبة ١٦,١ في المائة في عدد الوافدين العابرين، بينما زاد عدد الزوار النهاريين بنسبة ١١,٤ في المائة.^(٨)

٢٨ - وظل الزوار القادمون من الولايات المتحدة الأمريكية يهيمنون على سوق السياحة في أنغيليا خلال عام ١٩٩٤ حيث بلغت نسبتهم ٦٦ في المائة من السياح الوافدين. وشكل السياح القادمون من منطقة البحر الكاريبي ثاني أكبر حصة من السوق حيث بلغت نسبتهم ٢٣ في المائة، بينما بلغت نسبة الوافدين من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وアイرلندا الشمالية وكندا ٦,٣ و ٢,٧ على التوالي.^(٩)

٢٩ - وفي عام ١٩٩٤ تم إنشاء مجلس سياحة جديد يتولى المسؤوليات الإدارية والمالية عن القطاع. ويُتوقع أن يساهم المجلس مساهمة كبيرة في جهود أنغيليا التسويقية من خلال تعبئة المزيد من الموارد لتمويل الأنشطة الترويجية وتنفيذ خطة استراتيجية لتسويق السياحة طورها خبراء استشاريون بموجب برنامج تنمية السياحة في منطقة البحر الكاريبي الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه الخطة إلى

تحسين قدرة قطاع السياحة بشكل عام على البقاء بخفض موسمية السياحة وتوسيع قاعدة السوق التي يأتي منها السياح وتحسين معدل شغل الغرف. كما أنها تكمل مشروع ترويج وتنمية السياحة الذي بدأ في المبادرة به بأموال من المملكة المتحدة.

كاف - الخطة السياسية للقطر

٣٠ - يرد موجز للخطة السياسية للقطر في ورقي عمل سابقتين أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181) الفقرات ٦٧-٧٤ و A/AC.109/2016 الفقرة (٣٨). وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، جرى استعراض نصف سنوي للخطة من قبل الأمانة الإقليمية للأقاليم التابعة، وشعبة التنمية البريطانية وحكومة أنغيليا. وتمت الموافقة على صفقة معونة مقدارها ١٣,٧٥ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي للاتفاق خلال السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٤ لتشمل المشاريع التالية: مركز تعليم المكتبات (٢,٢ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي)، تحسين المطار (٤,٩ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي)، التعاون التقني (٣,٨ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي)، تطوير السجون (٠,٧٥ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي)، مبنى المحكمة/البرلمان (١,٥ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي)، البرنامج الإقليمي للتعاون التقني (٦,٠ مليون دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي)^(١).

رابعا - الأحوال الاجتماعية

٣١ - يرد موجز للأحوال الاجتماعية في الإقليم في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016) الفقرتين ٣٩ و ٤٣.

خامسا - التعليم العام

٣٢ - يرد موجز للتعليم العام في الإقليم في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016) الفقرتين ٤٤ و ٤٥.

سادسا - المشاركة في المنظمات/الترتيبيات الدولية

٣٣ - يرد استعراض عام للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى الإقليم من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ورقة العمل السابقة بشأن أنغيليا التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016/Add.1).

٣٤ - وتعاون حكومة أنغيليا بصورة مباشرة مع حكومات أخرى في منطقة البحر الكاريبي وتشترك في المؤتمرات والمشاريع الإقليمية التي تنظمها الحكومات والمنظمات والوكالات الإقليمية والدولية. والإقليم

عضو في مصرف التنمية الكاريبي وجامعة جزر الهند الغربية والبنك المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، ويتمتع بمركز المراقب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي. والإقليم ممثل في الاجتماعات السنوية للمجموعة الكاريبيّة للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية التي يدعمها البنك الدولي.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

٣٥ - يرد موجز موقف الدولة القائمة بالإدارة تجاه الأقاليم التابعة لها، بما فيها إنجلترا، في ورقي عمل سابقتين أعدتهما الأمانة العامة (A/AC.109/1137)، الفقرة ١٧؛ و(A/AC.109/1180)، الفقرة ٣٦-٣٠. وللاطلاع على البيانات التي أقيمت خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، انظر الوثيقة A/AC.109/2043، الفقرات ٤١-٤٣.

٣٦ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٨/٥٠ باه، وهو قرار موحد بشأن اثنى عشر إقلي미ّاً من الأقاليم غير المتمتّعة بالحكم الذاتي، وخصص الجزء الثاني منه لأنجليّا.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدّة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. والحقائق والأرقام التي أوردت في ورقة العمل هي آخر المعلومات المتاحة.

(٢) الموجز التجاري للحوض الكاريبي، ١٩٩٦، الصفحة ٥٢

(٣) حكومة إنجلترا، إحصاءات الحسابات القومية، ١٩٩٤، الصفحة ١٧، الجدول ١٧.

(٤) عملة الإقليم هي دولار منطقة شرق الكاريبي. ويعادل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة ٢,٧٠ دولار من دولارات منطقة شرق الكاريبي.

(٥) حكومة إنجلترا، إحصاءات الحسابات القومية، ١٩٩٤، الصفحة ٢.

(٦) المراجع نفسه، الصفحتان ٣، ٤.

(٧) الموجز التجاري للحوض الكاريبي، ١٩٩٦، الصفحة ٥١.

(٨) حكومة أنغيليا، إحصاءات الحسابات القومية، ١٩٩٤، الصفحة ٢؛ الموجز التجاري للحوض الكاريبي، ١٩٩٦، الصفحة ٥١.

(٩) خطاب المحاكم أمام الدورة الثانية لمجلس النواب السادس لأنجيليا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (نسخة بالاستنسنل)، الصفحة ١٦.

(١٠) الموجز التجاري للحوض الكاريبي ١٩٩٦، الصفحة ٥١؛ وحكومة أنجيليا، دراسة إحصائية للسياحة، ١٩٩٤، الصفحة ١.

(١١) خطاب المحاكم أمام الدورة الثانية لمجلس النواب السادس لأنجيليا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (نسخة بالاستنسنل)، الصفحة ٢٤.

- - - - -